الحزب الشيوعي اللبناني

المؤتمر الوطني الحادي عشر

البرنامج المرحلي

نحو الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة
على طريق بناء الاشتراكية

بيروت – تشرين الأول، 2016
منشورات الحزب

«نحو الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة

على طريق بناء الاشتراكية»

مقدمة

تؤكد مجمل التطورات التي عاشها لبنان، منذ تشكله حتى يومنا هذا، أنه يعاني أزمة بنيوية عميقة تكمن في عجز النظام القائم عن مواجهة مواطن الاختلالات والأزمات التي تنخر فيه، وهي تتمثل في عاملين أساسيين هما: سيادة الطائفية في بنيته ومؤسساته، وسيطرة سلطة تمثل تحالفاً (مع تبدل في أشكاله ومسمياته بين الأمس واليوم) بين الطغمة المالية وبقايا الاقطاع السياسي وزعماء الطوائف. تحالف يغلب، على الدوام، على أركانه الحفاظ على مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، وعدم توانيهم عن إثارة النعرات الطائفية وبث الفرقة والانقسامات بين اللبنانيين وصولاً إلى إشعال الحروب عندما تتعرض مواقعهم وامتيازاتهم لأي انتقاص أو خطر.

وفي ظل إمعان أركان النظام في السير بالبلاد في مسار لا

يمت بصلة إلى مصالح اللبنانيين وحاجاتهم الحقيقية في العيش والاستقرار والأمن والوحدة الوطنية، بتنا اليوم أمام دولة فاشلة بكل المعايير، تستند إلى تأجيج الصراعات المذهبية خياراً وحيداً لإعادة إنتاج نظامها السياسي. لذا أصبح وقف هذا المسار المأزوم والتدميري مهمة وطنية راهنة وملّحة أمام الشيوعيين اللبنانيين باتجاه «**الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة على طريق بناء الاشتراكية**، بعد أن انهار وهم «الدولة الطائفية»، وفقد النظام القائم، المبني على اتفاق الطائف، مرتكزاته الخارجية والداخلية وأصبح عاجزاً عن الاستمرار والبقاء.

إن النضال لقيام الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة ينبغي أن يرتكز إلى محورين أساسيين متداخلين، يكمّل أحدهما الآخر: تحرير لبنان من النظام السياسي – الطائفي، وتحرير الاقتصاد من سيطرة القلّة المحتكرة من رجال المصارف والمال وتجار العقار، وتبعيتهم للنظام الرأسمالي العالمي، وصولا الى بناء اقتصاد وطني منتج يتوجه أساساً لخدمة أوسع طبقات الشعب وفئاته. لذا، يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن توفير فرص النجاح لهذين المحورين يستدعي بالضرورة تعزيز القدرات الذاتية للشيوعيين، عبر الانخراط في المهام النضالية، وكذلك عبر التدريب والتثقيف

وامتلاك القدرات المعرفية والمهنية والتفاعل المسؤول والبنّاء مع الناس ومع شبكات التواصل والإعلام.

ومن المؤكد أن الدعوة إلى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة لا تتحقق بالمناشدة؛ بل أنّ هذا الأمر له شروطه ومستلزماته، وفي طليعتها العمل على خلق ميزان قوى قادر على إحداث خرق في البنية القائمة لتحقيق الأسس المادية الآتية:

أولاً - البرنامج السياسي المرحلي للحزب الشيوعي اللبناني

١ - القضية الوطنية:

رغم مضي أكثر من سبعة عقود على استقلال لبنان لا يزال اللبنانيون يشعرون ان استقلالهم غير ناجز وسيادتهم منتقصة، بسبب ما أحدثه النظام في لبنان من هشاشة في الوحدة الوطنية والتباس في الانتماء والولاء للوطن، ومن تشظ وقلق وخوف داخليين جعلت من الرهان على الخارج والاستقواء به لازمة لتاريخ لبنان.

واذا كانت الأسس التي ينبغي ان تقوم عليها بناء الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة في لبنان تسعى إلى بلورة هوية وطنية جامعة تعيد اللحمة إلى اللبنانيين وتزيل القلق والخوف،

ومعه الالتباس في الانتماء وتجعل من الدولة كاملة السيادة على أراضيها، فإن هذه الدولة لن تستقيم إن لم تعمل على مواجهة المخاطر التي لا تزال تتهدد لبنان اليوم والمتمثلة بالأطماع والتهديدات الإسرائيلية، الدائمة والمستمرة، وبالإرهاب المستجد والذي يحمل معه كل مشاهد الذبح والقتل والدمار، يتوسلها سبيلاً لفرض سلطته وبناء دولته؛ وهو يمثل عدواناً على لبنان، يصيب سيادته وأرضه ووحدته. وهو أداة فتنة واقتتال داخليين، ولا يختلف، في خطره المباشر، عن الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني.

ان مواجهة هذين الخطرين واجب وطني. وينبغي لهذه المواجهة ان تجري وفق خطة وطنية شاملة ترتكز على الجمع بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، وتوحّد إمكانات لبنان وقدراته السياسية والعسكرية والاقتصادية والشعبية.

ان الشيوعيين اذ يدعون إلى وضع تلك الخطة، يتطلعون إلى أن يكونوا في طليعة القوى التي تمارس واجبها الوطني في الدفاع عن الأرض والشعب والسيادة، ويعملون على تهيئة إمكاناتهم وأشكال نضالهم وتطويرها للعب دورهم الوطني كما هو تاريخهم النضالي.

٢ – الإصلاحات السياسية المرحلية، وأولها قانون الانتخاب:

شكلت قوانين الانتخاب الطائفية ـ المتخلفة في لبنان الأداة الأساسية لديمومة النظام الطائفي وإعادة إنتاج السلطة السياسية المتولدة عنه. كما شكلت أداة لتعطيل الحياة السياسية، لما انطوت عليه من تقسيم للبنانيين إلى طوائف ومذاهب ومناطق، ومن تزوير لإرادتهم في التمثيل، ومن تشويه للممارسة الديمقراطية.

لقد بات لبنان بحاجة ماسة إلى قانون انتخاب جديد ديمقراطي وعصري، يعيد تنظيم الحياة السياسية فيه على أسس جديدة، ويتيح الفرصة أمام اللبنانيين للمشاركة الجدية في الحياة السياسية، ويفسح المجال أمام تمثيل صحيح لجميع المواطنين، ويكفل الاندماج الوطني والاجتماعي، بالإضافة إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وتأمين تكافؤ الفرص بين المرشحين في الإعلام والحركة السياسية.

وتتحقق هذه المتطلبات في ظروف لبنان عبر قانون يعتمد لبنان دائرة انتخابية واحـدة، خارج القيد الطائفي، ضماناً للوحدة الوطنية على أساس البرامج السياسية، بعيداً من الشعارات الطائفية والمذهبية، ويعتمد النسبية ضماناً

لتمثيل لجميع مكونات الشعب. تلك المبادئ ينبغي ان تتعزز بمشاركة الشباب والنساء في الحياة السياسية من خلال خفض سن الاقتراع إلى الثامنة عشرة، واعتماد مبدأ الحصة النسائية في التمثيل النيابي، واستكمالها بإجراءات تحقق المساواة بين المرشحين وتأمين الشفافية والنزاهة بإلغاء رسم الترشيح، وضبط النفقات الانتخابية تحت سقف يصبح تجاوزه سبباً لإبطال الانتخابات، وتنظيم عادل وعصري لاستعمال الإعلام وقمع الرشوات على اختلافها.

وارتباطاً بذلك، لا بد من استحداث قانون عصري لمفهوم الإقامة، يحدد مكان ممارسة المواطن لحقه الانتخابي، وذلك كبديل للمكان المعتمد بحسب القوانين المرعية الإجراء راهناً التي أدت وتؤدي إلى تشويه كبير في التمثيل في بلد يعيش أكثر من نصف سكانه خارج نطاق المناطق الواردة في سجلات النفوس الرسمية.

ولا بد من التركيز أيضا على أهمية فصل السلطات، وعلى دور السلطة القضائية وضرورة إصلاح القضاء... بالإضافة إلى استحداث قانون جديد للأحزاب، يحظّر وجود الأحزاب الطائفية والمذهبية التي شكّلت الأساس للانقسامات الداخلية والحروب الأهلية.

٣- القانون المدني الموحّد للأحوال الشخصية:

إن وجود ١٥ قانون مختلف للأحوال الشخصية في لبنان، وبصلاحيات كاملة ومستقلة في مسائل تتعلق بالأسرة والزواج والطلاق والأولاد والإرث ...الخ ، ومن دون تدخل للدولة ومؤسساتها، ساهم في خلق مجتمعات مختلفة داخل الوطن الواحد. هذا الواقع حوّل لبنان من دولة وطنية واحدة للجميع، إلى دولة كونفدرالية للطوائف، وأدى، بحكم طبيعة النظام الطائفي، إلى إضعاف شعور الفرد بالانتماء إلى الوطن والولاء له، لصالح الانتماء إلى الطائفة أو المذهب، مما أسهم في فقدان المناعة الوطنية، والحاق المواطن بالطائفة، وبزعيمها على وجه التحديد.

بناء على ذلك، بات إقرار القانون المدني الموحّد للأحوال الشخصية في لبنان (الذي دعا إليه الحزب الشيوعي اللبناني منذ تأسيسه) المدخل الضروري الوحيد لإرساء وحدة وطنية جامعة من خلال الانتماء إلى الوطن بدل الانتماء إلى الطائفة كما بات المدخل الضروري لقيام دولة القانون والمؤسسات من خلال تكريس سيادة الدولة على كامل اراضيها وحدها بقوانينها دون سائر القوانين، اضافة إلى تكريس حق المواطنة

دون تمييز أو تفضيل بين اللبنانيين واحترام الحرية الشخصية للأفراد.

وهذا يعني، أول ما يعنيه، إقرار المساواة بين المواطنين والمواطنات على كافة الصعد وفي جميع المجالات، وإعادة النظر بقانون مكافحة العنف ضد المرأة، والتأكيد على حق المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني في منح جنسيتها لأبنائها، إضافة إلى الافراج عن عقود الزواج المدني المبرمة في لبنان بحسب القرار ٦٠ ل. ر.

٤ ـ الإصلاح الإداري واللامركزية الإدارية:

يشكّل الإصلاح الإداري حلقة مهمة من حلقات الإصلاح الأساسية التي يناضل الحزب من أجل وضعها موضع التنفيذ، وعليه يتوقف تدبير شؤون النّاس وتنظيم حياتهم، وتأمين مصالحهم، وحفظ حقوقهم، كما سلامتهم وأمنهم ورفاهية عيشهم.

إن الجوهر السياسي لعملية الاصلاح الاداري في لبنان يكمن، بالضبط، في تصحيح الخلل البنيوي المتعاظم بين السلطة المركزية والسلطات المحلّية، واستحداث قانون عصري للسلطة البلدية واللامركزية الإدارية، على نحو يعزز

دور البلديات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحدّ من حصر معظم الموارد وفرص العمل في أيدي الطبقة المسيطرة على الحكم والادارة المركزية، ويحول دون استمرار المحاصصة والتقاسم وإغراق الإدارة بالأزلام والتابعين.

وهذا الأمر يتطلّب فتح ملف الاصلاح الإداري على مصراعيه بالتلازم مع الاصلاح السياسي، والعمل على الشروع الفوري في تنفيذ هذا الإصلاح، ولا سيما وقف التدخلات السياسية في الإدارة العامة، وضمان استقلالها، وفي نظام التوظيف الذي جرى الاخلال به مؤخراً عبر بدعة «التعاقد الوظيفي». كما يتطلّب تعزيز أجهزة المحاسبة والمراقبة وتقييم الأداء (مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة وهيئات الرقابة والمحاسبة الأخرى)، أضافة إلى إصلاح وتحديث هياكل الادارة العامة ومواردها البشرية وإخضاع عمل المؤسسات العامة لمعايير الكفاءة المهنية والخدمة الاجتماعية، بالتلازم مع قمع الفساد والإفساد السياسي والمالي، ومساعي تطييفها ومذهبتها.

إن إقرار وتنفيذ قانون اللامركزية الإدارية يتيح الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في المناطق، في ضوء مخطط توجيهي

علمي لاستعمال الأراضـي اللبنانية. وتعزيز صلاحيات البلديات ومجالس الأقضية المنتخبة، وخططها التنموية ومصادر تمويلها. ويؤكد الحزب الشيوعي اللبناني على أولوية النضال من أجل استحداث صناديق للتنمية المحلية تتغذّى من عائدات البلديات وتساهم في تنفيذ برامج للتنمية على مستوى اتحادات البلديات؛ إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في خلق حوافز تشجيعية للاستثمار في المناطق الريفية، والاستثمار في الزراعة خاصة.

إن الإصلاح الإداري الذي يطالب به الشيوعيون يرتبط، إذاً، بمفاهيم وقيم المجتمع الأساسية، ومنها مفهوم الخدمة العامة والمواطنة والشأن العام وأخلاقيات الوظيفة، وكذلك مفهوم الديمقراطية ودولـة القانون، وسيادته، والحقوق والواجبات، والمسؤولية والمساءلة.

ثانياً – التوجهات البرنامجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

إن النموذج الاقتصادي المعتمد في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية، والذي تجسّد بشكل خاص في السيطرة المباشرة لرأس المال المالي والزعامات الطائفية على الدولة

وسياساتها في المجالات كافة، قد انتهى إلى أزمة بنيوية شاملة تمثّلت بضرب القطاعات المنتجة لصالح القطاعات الطفيلية. لذا، يطرح الحزب الشيوعي ضرورة التصدي لهذه السياسات من طريق بلورة نموذج اقتصادي-اجتماعي بديل، يتصدى لهيمنة الطغمة المالية وينهي علاقات التبعية واقتصاد الريع ويعيد بناء القطاعات المنتجة، بالاستناد إلى التوجهات البرنامجية الأساسية التالية:

١ - الحق في العمل والنضال من أجل سياسة جديدة للأجور

يشكّل الحق في العمل إحدى الأولويات الأساسية في بلورة النموذج الاقتصادي - الاجتماعي البديل. ويرتكز هذا الحق على أسس المساواة وعلى إقرار سياسة أكثر عدلاً في مجال الأجور والتقديمات الاجتماعية، إضافة إلى تطوير الإطار الناظم لسوق العمل وتحسين شروط العمل وظروفه.

ويناضل الحزب الشيوعي اللبنانيأ من ضمن الحركة النقابية العمالية الديمقراطية المتحالفة مع كل المتضررين من السياسات الحكومية في مجال الأجر (معلمون، أساتذة، موظفون، أصحاب مهن حرّة... إلخ)، من أجل تحسين شروط العمل وظروفه بالاستناد إلى:

– ربط تطور الأجور بتطور كلفة المعيشة، واعتماد السلّم المتحرك (السنوي) للأجور في القطاعين الخاص والعام. فالسلّم المتحرك للأجور يشكّل المرتكز الأول والأساس، لكونه التعبير الواضح عن حق العمال وسائر الأجـراء والموظّفين في الاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي الذي ينتجونه، من جهة، وانطلاقاً من أنه يساهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، من جهة أخرى.

– تطوير القطاعات المنتجة التي تتيح توفير فرص عمل بالحجم والنوع الذي يكبح البطالة، التي تصل اليوم إلى أكثر من ٢٥ بالمائة داخل القوى المنتجة، ومنها الشباب والنساء على وجه التحديد.

– التركيز على تطبيق قانون العمل لجهة المساواة في الأجور، خاصة بين العامل والعاملة، والتأكيد على مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي".

– دعم المؤسسة الوطنية للاستخدام وتطوير نظام المعلومات الخاص بالعمل ووضعه في متناول المواطنين.

– إن سياسة إعادة النظر بالأجور في القطاعين العام والخاص تقتضي إعادة تشكيل "لجنة المؤشّر" على أسس واضحة وتحويلها إلى لجنة دائمة لها صلاحيات واضحة

ومحددة. كما تقتضي ضبط التسجيل النظامي للمؤسسات العاملة والتصريح عن العمّال والمستخدمين فيها – بما في ذلك العمّال الأجانب، وتوفير فرص التدريب والترقي للقوى العاملة، إضافة إلى توفير بيئة عمل صحية وآمنة داخل المؤسسات والإدارات العامة.

– إن كل ذلك يقتضي إنتاج قانون جديد للعمل يستند إلى تعزيز استقلالية الطبقة العاملة وحركتها النقابية، ومنع التدخلات السياسية (والطائفية) في شؤونها الداخلية، وإجراء إصلاحات جدية في بنية وتوجهات الاتحاد العمالي العام والاتحادات النقابية، باتجاه إعادة النظر بالتراخيص وتحقيق الشفافية وزيادة الفعالية وتوسيع قاعدة المنتسبين.

– كما يقتضي تعديل قانون الموظفين وتحديثه، بما يؤدي إلى إقرار حق التنظيم النقابي للعاملين في القطاع العام وإلى وضع آليات واضحة في مجال الوظيفة العامة تعتمد الكفاءة في التوظيف وتلغي بدعة التعاقد الوظيفي، وتطوّر ملاك موظفي الدولة، عبر إقرار سلسلة الرتب والرواتب كما طرحت في العام ٢٠١٢.

– أخيراً، لا بد من النضال من أجل ضمان تطبيق

التشريعات والمعاهدات العربية والدولية التي أبرمتها الحكومة اللبنانية في مجال العمل وحقوق الإنسان، بما يؤمن التخفيف من التفاوت في شروط العمل، بغض النظر عن الجنس، ويحدّ من عمالة الأطفال، ويساهم في معالجة مشاكل التمييز ضد العمال الشباب والقضايا المتعلقة بالعمال الأجانب، ويخلق بيئة عمل دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوّقين.

٢- الحق في الصحة والطبابة:

وهو حق لجميع المواطنين والمواطنات ينبغي تجسيده على المستويات الأساسية التالية:

- **التغطية الصحية الشاملة وجودتها:** يرى الحزب الشيوعي اللبناني أولوية انشاء نظام تأمين صحي وطني يوفر التغطية الصحية الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية (الفقراء، الأطفال، المتقاعدون من القطاع الخاص، المعوقون، ضحايا العنف الأسري، والعمال غير اللبنانيين)، ووضع التشريعات اللازمة للرعاية الصحية في مجالي الأمومة والطفولة، وتصحيح توزع الخارطة الاستشفائية على المناطق اللبنانية المختلفة، تحقيقا لفعالية النظام الصحي الوطني.

وهذا يتطلّب الحد من الهدر المتفشي في المرفق الصحية، بالاعتماد على تنسيق ودمج الخدمات الوقائية والعلاجية، التي تصب في تعزيز النظام الصحي الوطني، ومراقبة جودة خدمات الرعاية الصحية الاستشفائية ونوعيتها، وتحديد آليات شفافة لتطوير خدمات استشفائية متجانسة وذات نوعية، وضمان تنفيذ هذه الآليات.

كما يتطلّب تطوير دور وزارة الصحة في الرقابة على نوعية الخدمات الصحية، وفي منع قطاع التأمين الصحي الخاص من الاستبعاد التعسفي للمرضى أو استثناء بعض الأمراض، والعمل على إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتطويره، على المستويات كافة: الموارد البشرية، وأنظمة الادارة والتجهيز والمكننة، والأطر التشريعية والمؤسسية والتقنية، والعمل على توسيع نطاق شموله واستقلاله المالي، وتنويع موجوداته المالية وغير المالية.

هذاً، ويدعو الحزب الشيوعي اللبناني إلى تطبيق جميع مندرجات القانون رقم ٢٢٠ الخاص بالدفاع عن حقوق المعوقين، وذلك لتسهيل اندماجهم الطبيعي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يدعو إلى الاسراع في إقرار قانون ضمان الشيخوخة.

- **كسر احتكار الأدوية وإصلاح السياسات المتعلقة بالدواء**: انطلاقا من أن الدواء ليس سلعة تجارية وأن على الدولة تأمين جودته وجعله في متناول المواطنين، يناضل الحزب الشيوعي من أجل كسر الاحتكار الممارس من قبل شركات استيراد الأدوية والتجهيزات الصحية، وتخفيض سعره وتحديده بالاستناد الى متابعة أسعار الأدوية في بلدان المنشأ.

كما يناضل من أجل تمكين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بعد إصلاحه، من استيراد الأدويـة الأساسية مباشرة، وتشجيع استخدام الأدوية "الجينيريك"، وإلزام الجهاز الطبي باستخدامها، وتوفير الحوافز الكفيلة بإنتاجها واستخدامها في السوق المحلية، عبر وضع القواعد التي تحد من الترويج التجاري للأدوية، وضبط الوصفات الدوائية للمرضى وتنظيمها للحد من سوء استخدامها.

وهذا يتطلّب تفعيل الهيئة المعنية في وزارة الصحية بتنظيم الأدوية وتسعيرها، وتعزيز نظم عملها واستقلاليتها، والمراجعة الدورية لأسعار الأدوية، وضبط جودتها ونوعيتها، بما يخدم مصالح المرضى ويعزز الفعالية على مستويي الكلفة والإنفاق.

- **مصادر تمويل التغطية الصحية الشاملة:** إن تحقيق نظام التغطية الصحية الوطنية الشاملة هدف استراتيجي يناضل الحزب الشيوعي اللبناني من أجل إقراره ليحل، تدريجياً، مكان تعدد أنظمة التأمين الصحية العامة وشبه العامة الموجودة حالياً. وهو هدف يتحقق من خلال:

– تعزيز الموارد الضريبية للدولة عموماً، ومكافحة التهرب الضريبي، واستحداث ضريبة تصاعدية على التحسين العقاري، ورفع معدلات الضريبة على الفوائد المصرفية وعلى أرباح كبار "المكلفين"، ووضع ضريبة على التحويلات المالية من الخارج، وعلى الأوقاف الدينية.

– تعزيز فعالية الإنفاق على الصحة من خلال برامج توعية للمواطنين حول تكاليف الرعاية الصحية والوسائل الواقعية المتاحة، والخفض المدروس لمتوسط مدة إقامة المريض في المستشفى، وتعزيز الشراء المركزي للأدوية والتجهيزات الطبية.

٣- الحق في السكن:

منذ بدء تنفيذ "خطة الإعمار" في تسعينيات القرن

الماضي والطغمة المالية مع حلفائها كبار الملاكين العقاريين، تسعى إلى إفراغ العاصمة بيروت، بالتحديد، من سكانها الفقراء، وذلك عبر تحرير عقود الايجارات القديمة لتكريس عقود الايجار الخاضعة للتعاقد الحر من دون وضع سقف محدد للزيادات الاعتباطية يتناسب مع معدل الدخل، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي ويضرب الحق في السكن.

إن مواجهة سياسات تهجير الفقراء وأصحاب الدخل المحدود من منازلهم، وضمان حق السكن من دون زيادات اعتباطية على بدلات الايجار تتحقق من خلال تطوير النضال الذي أطلقته "لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين"، بالتنسيق مع لجان المستأجرين في المناطق والأحياء السكنية، من أجل:

– التصدي لكل قوانين الايجارات التهجيرية ولمحاولات تطبيقها بالقوة، ، مع التأكيد على حق الحصول على تعويضات منصفة وعادلة للأطراف المعنية بهذه العقود – من صغار المستأجرين إلى صغار الملاكين على حد سواء– ووضع سقوف محددة للزيادات الاعتباطية التي يفرضها المالكون على عقود الايجار الخاضعة للتعاقد الحر (استنادا الى القانون ١٥٩ الصادر عام ١٩٩٢) عند انتهاء مددها الزمنية.

- تطوير برامج قروض ميسرة ومدعومة تستهدف قدامى المستأجرين، ووضع خطط إسكانية شاملة، بإشراف المؤسسة الوطنية للاسكان، تستند الى استخدام المشاعات والأراضي المملوكة من الدولة والبلديات ومن الأوقاف الدينية لبناء مساكن شعبية تؤوي الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وتمول من خلال برامج للاقراض السكني الموجه الى الفئات التي تعاني - بسبب مستوى دخلها المنخفض - من الإقصاء شبه الكامل عن سوق القروض المصرفية السكنية النظامية.

- اعتماد سياسة إسكانية وطنية تهدف إلى زيادة فرص تملك المساكن من جانب الأسر ذات الدخل المتوسط والمتدني (عقود الايجارات التملكية)، وذلك عبر استخدام الدولة والبلديات للاحتياط العقاري المجمع لديها، وتوسيع العرض السكني الشعبي خارج العاصمة، وتنفيذ شبكة حديثة للنقل العام تربط بين المناطق المختلفة و تحسين العلاقة بين موقع السكن وموقع العمل، وبناء مرافق طبية واستشفائية عامة، وتعديل التشريعات الضريبية المتعلقة بالأملاك المبنية وغير المبنية بهدف اقتطاع إيرادات ضريبية إضافية من الريوع العقارية.

- تحرير قطاع السكن عموماً من سيطرة عوامل الريع بأشكاله المختلفة، عبر تنفيذ التوصيات التي خلص اليها المخطط التوجيهي لترتيب استخدام الأراضي اللبنانية، وكذلك اعتماد إجراءات وتدخلات ضريبية تعزّز تكوين احتياطي عقاري تستخدمه الدولة في حل مشكلة صغار المستأجرين والمالكين، وتحد من الافراط في إنتاج الريع العقاري الذي يستفيد منه كبار الملاكين العقاريين، وصولاً إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

- وضع دراسة للاحتياجات الملّحة الهادفة إلى تحسين شروط العيش في الأحياء الفقيرة والشديدة الاكتظاظ، في المدن ؛ ومعالجة تلك الاحتياجات، عبر المساعدة في توفير الصيانة العامة للأبنية وفي عمليات إعادة تأهيل البنى التحتية في تلك الأحياء، ومن خلال تزويدها بالخدمات العامة والاجتماعية الأساسية.

٤- الحق في التعلّم وأولوية تطوير التعليم الرسمي

يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني أن تمكين أطفال لبنان وشبابه من التمتع بمستوى تعليمي نوعي يشكّل الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتطوير

الثقافة الوطنية؛ ذلك أن التعليم يوفر لشباب لبنان فرص النجاح ويعزز مساهمتهم في تطوير مجتمعهم.

ويرى الحزب ضرورة تدعيم مرتكزات التعليم في مراحله المختلفة، إن لجهة تطوير الموارد البشرية أم لجهة تحديث منشآت التعليم وأدواته.

- **تعزيز التعليم الأساسي الرسمي، العام والمهني والتقني، وتطويره**

يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني أن الخطوة الأولى في مجال تعزيز التعليم الرسمي العام والمهني تكمن في **تنفيذ إلزامية التعليم ومجانيته** من سن الثالثة وحتى الخامسة عشرة. كما تكمن في تطوير دور التيّار النقابي المستقل داخل الروابط التعليمية.

وهذا يتطلّب النضال الهادف إلى وضع آليات المتابعة والمراقبة – وبالتحديد مراقبة التسرب، خاصة في صفوف الفتيات – وتنفيذ المشاريع الخاصة بتجميع المدارس التي تؤدي إلى تعميم الالزامية والمجانية حتى نهاية المرحلة المتوسطة. هذا، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية في التعليم الرسمي، وتحسين كفاءاتها، عبر وقف بدعة التعاقد الوظيفي وإعـادة الاعتبار لكلية التربية في إعداد الكادر التعليمي

والإداري، مع الحرص أن يتمتّع هذا الكادر بمستوى مهني جيد، ومراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والمعوّقين.

من أجل تنفيذ هذه التوجهات، يؤكّد الحزب على أهمية تنفيذ البرنامج التالي:

- تحديث المناهج في التعليم العام والتعليم المهني والتقني بهدف إعداد المواطن المثقف والمسؤول اجتماعياً، وتحسين الأدوات التعليمية المستخدمة، وتعزيز الشفافية في الإجراءات المعتمدة لقياس مستوى التحصيل العلمي.

- تطوير مؤسسات التعليم العام والتعليم المهني والتقني، وتحديث الشروط المادية في المدارس التابعة لهما، بما يتيح تطبيق المناهج الجديدة وكذلك عملية اكتساب المهارات التي تلبي الاحتياجات الملموسة لسوق العمل.

- توسيع انتشار روضات الأطفال الرسمية بهدف زيادة معدلات الالتحاق للأطفال من عمر الثلاث سنوات، خاصة في الأرياف.

- مكافحة الظاهرات الطائفية المنتشرة في التعليم الخاص، وفي ما يسمى "المدارس المجّانية" بالتحديد،

والحؤول دون انعكاس هذه الظاهرات سلباً على الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي، وترافق ذلك مع إصدار كتاب التاريخ الموحّد ومع استحداث برامج تثقيفية حول مباديء المواطنة.

- **تعزيز الجامعة اللبنانية وتطوير التعليم الجامعي**

يدعو الحزب الشيوعي اللبناني إلى النضال من أجل إصلاح الإطار (المؤسسي والاداري) الناظم للجامعة اللبنانية، ومن أجل تعزيز استقلاليتها وإعادة النظر في هيكليتها على نحو يحقّق الجمع بين الحاجة إلى توفير التكافؤ في فرص الوصول إلى الجامعة وإلى دورها في عملية التنمية الاجتماعية وتعزيز وحدة الانتماء الوطني.

ويناضل الأساتذة والطلاب الشيوعيون من أجل إجراء مراجعة دورية لبرامج ومناهج التعليم الجامعي ولنظام تفرّغ الأساتذة والترقي في الجامعة اللبنانية، وتطوير محفزات إنتاج الأبحاث الأكاديمية ذات المستوى، ومراجعة الاختصاصات القائمة، بما يتيح للجامعة اللبنانية الاضطلاع بدورها كصرح علميّ طليعيّ، من جهة، وبما يعزّز الترابط بينها وبين سوق العمل، من جهة ثانية.

كما يناضل الحزب، من ضمن الحركة الطلابية

الديمقراطية، من أجل استكمال المدينة الجامعية المركزية وتجهيزها بمراكز للأبحاث وبالمكتبات، وتطوير التقديمات الاجتماعية للطلاب، وإعادة الاعتبار لدور الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية؛ ويسعى الحزب كذلك الى انشاء تجمعات جامعية أخرى في المحافظات، بما يؤدي إلى حماية التحصيل الجامعي وتطوير نوعيته ووظيفته الوطنية والاجتماعية والثقافية الموحّدة في مواجهة التنامي العشوائيّ والمفرط للجامعات والمعاهد الخاصة التي تتغذّى من منطق المحاصصات الفوقية، والطائفية، بين أطراف الطبقة الحاكمة.

٥- في العلاقة بين الديمقراطية والثقافة والمثقفين:

وهي علاقة مهمة في رؤية الحزب لها؛ ذلك أن الابداع، فكراً وأدباً وفناً، يتطلب بالضرورة هامشاً من الحرية يمكّن المبدع الثوري من البحث عن أفضل الأدوات المعرفية والنظريات التي تساعد في تطور العملية الثورية وفي تحليل الواقع.

ومن البدهي التأكيد، في هذا المجال، أنه لا يمكن إعطاء المبدع أشكالاً مسبقة للتعبير، أشكالاً من خارجه، لأن الأشكال المسبقة، الخارجية، تتنافى والإبداع. ولكن من الضروري التأكيد في الوقت نفسه على واجب كل مثقف ثوري أن يلتزم

بقضية التغيير والثورة، وأن يكون جزءاً منها، في سلوكه وفي نشاطه، وبالأخص في إنتاجه الإبداعي. صحيح أن أشكال الالتزام متعددة وأن التعبير عن هذا الالتزام ممكن أن يختلف باختلاف ظروف المثقف، ولكن هناك حد أدنى لا يمكن (ولا يجوز) التنازل عنه، ألا وهو مسألة الالتزام بالثورة، وإلا أصبح المثقف مهمشاً، وانجرّ إلى الفكر البرجوازي المعادي للثورة بأساسه، وإن يكن مغرياً من حيث الشكل، والمعتمد على القول إن كل التزام هو تقييد لحرية الابداع، وأن المثقف الذي يلتزم بالثورة، وفي إطار مؤسسة، يفقد حريته.

إن الانجرار وراء هذه المقولة والمبالغة عند البعض في مسألة الحرية يؤديان بالضرورة إلى العدمية ويصبح ابداع هذا البعض خارج نطاق التأثير وخارج عملية التغيير المطلوبة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الديمقراطية بارتباطها بالصراع الفكري. وهذا يعني، في ظل سيطرة الفكر السائد للبرجوازية، أن يعمد الحزب إلى السعي لفرض موقعه في الصراع الفكريّ، سواء في مسألة التعليم وايصال فكره للطلاب على مستوياتهم كافة، أم في مسألة الإعلام، المقروء والمسموع والمرئي.

٦- البديل الديمقراطي للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية

ينطلق الحزب الشيوعي اللبناني في تصوره للبديل من ترابط مساري الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، نظراً إلى أن جذور المشكلة الاجتماعية تكمن أساساً في بنية النمط الاقتصادي السائد. ويرى الحزب أن مسألة التغيير تستند إلى المحاور التالية:

- **تعزيز الجانب الإنتاجي من الاقتصاد الوطني**، بما يضع حداً لاقتصاد الريع المسيطر ولسيطرة التجارة والاستيراد الاستهلاكي. وهذا يقتضي وضع خطط قطاعية إنمائية وتطوير علاقات التبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يساعد في خلق فرص عمل في كل المناطق. ولا بد من أن تستند الخطط القطاعية إلى الآتي: إقرار تدابير واضحة لحماية الإنتاج الوطني، عموماً، بالترافق مع توسيع القاعدة الانمائية للاقتصاد الوطني، إن من خلال إنشاء مناطق صناعية في كافة المحافظات، أم من خلال استكمال تنفيذ مشاريع الري التي تساعد على تغيير النمط الزراعي السائد، عدا تعزيز انتشار التعاونيات

الزراعية التي تطور روح التكافل بين المواطنين **(ملحق للوثيقة البرنامجية: صياغة مشروع البرنامج الزراعي، والتركيز على مسألتي الأمن الغذائي ودور العاملين في القطاع الزراعي)**.

- **تنشيط التنمية في المناطق الريفية**، والتحرّك، إن عبر البلديات أم عبر التجمعات الريفية بهدف الإسراع في إقرار قانون اللامركزية الإدارية وإطلاق يد البلديات في لعب دور الرافعة الإنمائية في الاطار المحلّي. وهذا يتطلب وضع برنامج من بين أولوياته تحرير الصندوق البلدي المستقل من سيطرة الطبقة البرجوازية الحاكمة، والإفراج بالتالي عن أموال البلديات من أجل استخدامها في خلق فرص عمل تحد من الهجرات الداخلية باتجاه المدن الكبرى، والعاصمة على وجه الخصوص. كما يتطلّب إقرار تطوير نوعية الخدمات العامة ووضع برامج تنمية اقتصادية على المستوى المحلي (عبر اتحادات البلديات)، وتطوير برامج دعم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة، ورفع مستوى وعي المواطنين

حول أهمية الموارد الطبيعية وتحسين استخدامها، بالتعاون بين البلديات ومؤسسات المجتمع المدني.

- **إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية**، من كهرباء ومياه الشفة والري والاتصالات والنقل العام والقضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة (وبالتحديد الصرف الصحي والنفايات) وتطوير تقديمات القطاع العام، خاصة لجهة توفير الماء والكهرباء بشكل مستدام. وهذا يتطلّب رفع شعار زيادة الإنفاق الاستثماري في تلك المجالات كافة، عبر توفير التمويل اللازم، إن من خلال وقف الهدر ومحاربة الفساد وإعادة النظر بالريوع العائدة من الأملاك البحرية والنهرية، أم عبر اقتطاعات ضريبية تصاعدية تفرض على الثروات والريوع والشطور العليا من الأرباح.
- **إقرار سياسة بيئية**، أساسها الحفاظ على المحميات الطبيعية والأحراج والثروة السمكية ومنع التعديات عليها، والحد من التلوث الناجم عن النفايات وكذلك عن المشاريع الاقتصادية العشوائية (الكسارات والمياه المبتذلة)، وتحديد المعايير العلمية الملزمة

في وضع وتنفيذ المشاريع الاقتصادية، وفي مشاريع البناء والاعمار على وجه الخصوص.

- **ضـرورة الحفاظ على الثروة النفطية والغازية** وعلى حقوق الشعب في الاستفادة منها، عبر منع المحاصصات الطائفية من السيطرة عليهاً وهذا يتطلب النضال كي تحصل الدولة على إيرادات وازنة منذ اللحظة الأولى لاستثمار هذا المورد، إضافة إلى إقرار نظام ضريبي على الأرباح المحققة من استثمار النفط والغاز. والأهم هو تطبيق صيغة لاستثمار الإيرادات تلك عبر توزيعها بين صندوق خاص ينشأ للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة وبين المساهمة في تطوير البنى التحتية الأساسية وتسديد الدين العام.
- **إصـلاح السياسة المالية وتحفيز الإنتاج على حساب الريع**. ويؤكد الحزب الشيوعي اللبناني، في هذا المجال، على وضع خطة لتطوير الصناعة، وعلى إعادة الاعتبار للموازنة السنوية ولعمليات قطع الحساب بصفتهما المرجع الأهم والأشمل للسياسات الحكومية ونقطة الانطلاق بالنسبة إلى أي عمل إصلاحي للسياسة المالية للدولة.

- **إصلاح السياسة الضريبية على أساس:**

– إحلال الضريبة التصاعدية على إجمالي مصادر الدخل، وإعادة النظر في شطور ومعدلات الأجور، والتشدّد في ضبط التهرّب الضريبي.

– إقرار الضريبة التصاعدية على فوائد الودائع المصرفية ورفع معدلها بالنسبة إلى الودائع الكبرى إلى حدود ٣٠ ٪، ورفع الضريبة على الشركات المالية إلى ٣٠٪، أسوة بما هو معمول في العديد من البلدان.

– استصدار ضريبة على التحسين العقاري وإخضاع الأملاك والنشاطات الوقفية للضريبة.

– إعادة الإمساك بملف الأملاك البحرية والنهرية، ووضع نظام جديد للرسوم المستوفاة، وهدم التعديات التي ارتكبها المسؤولون وأتباعهم على تلك الأملاك.

– إصلاح السياسة النقدية باتجاه يعيد الاعتبار إلى الليرة اللبنانية ووقف "دولرة" الاقتصاد الوطني.

ثالثاً- التوجهات البرنامجية في المجالين العربي والدولي

حـدّدت الوثيقة السياسية للمؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني السمة الأساسية للمرحلة الراهنة بأنها بداية سقوط الأحادية القطبية التي تعني عودة الصراع على اقتسام العالم، وبالتالي ازدياد حدة العدوانية الامبريالية والحروب في محاولة لمنع نشوء قطب آخر، وإن كان رأسمالياً، ينافسها في مناطق نفوذها، إضافة إلى أن تلك الحروب والعدوانية هي محاولة من النظام الرأسمالي العالمي للخروج من أزمته العامة.

وعلى مستوى المنطقة العربية، حدّدت الوثيقة المرحلة التي تمر بها مطقتنا بأنها مرحلة انتقالية خطيرة، ومن أخطر عناوينها ما يعرف بـ «مشروع الشرق الأوسط الجديد» القائم على تأجيج الصراعات المذهبية والطائفية والإثنية لإعادة تقسيم حدود الدول العربية، عبر تفريخ تنظيمات دينية سياسية إرهابية كأداة لضرب أي مشروع تغييري ديمقراطي تحرري، وهذا الشكل من الصراع يهدف، في الوقت نفسه إلى تكريس الكيان الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية بالتالي.

وانطلاقاً من ذلك، يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن

مواجهة المشاريع العدوانية الامبريالية وأدواتها والنضال ضد الأنظمة العربية التابعة والرجعية، ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي يجب أن تكون مواجهة شاملة على المستويات كافة، وانطلاقا من جميع البلدان العربية، يتكامل فيها النضال التحرري من السيطرة الامبريالية مع النضال التغييري السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي بأفق اشتراكي.

١ – على المستوى العالمي:

يناضل الحزب الشيوعي اللبناني من أجل أُممية جديدة تمتاز بمرونة الشكل وصلابة المضمون في مواجهة الرأسمالية من خلال:

- تطوير اللقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية وإخراجه من رتابة الاجتماعات إلى العمل بين الجماهير وحمل قضاياها ببرامج نضالية ملموسة وتوسيع إطار تعاونه مع الأحزاب اليسارية في العالم على قاعدة تمييز هويته الطبقية واحترام خصوصية كل حزب.
- العمل على تكوين أطر سياسية يسارية فاعلة يتكامل نضالها مع بعضها الآخر على الصعيدين المناطقي والعالمي.
- السعي إلى إعادة النظر في واقع المنظمات الجماهيرية

العالمية (عمال، شباب، حقوقيون، نساء، منظمة السلم...) ودورها وأساليب نضالها وخصوصاً أن المنظمات الجماهيرية شكل من أشكال التنظيم لفئات محددة من الجماهير لها خصائص مشتركة مهنية أو اجتماعية أو عمرية، تهدف إلى تعبئتهم حول مطلب أو أهداف اجتماعية أو مطالب مهنية محددة أو فئوية، وتكون أحياناً ذات طابع وطني سياسي، لذلك يكتسب العمل الجماهيري دوراً مهماً في جذب الفئات المتضررة من النظام الرأسمالي لأنه موجه في الأساس ضد سيطرة رأس المال المالي، وبذلك يشكل العمل الجماهيري رافداً من روافد تعميم الوعي الطبقي الذي بتطوره واتساعه يصب في صيرورة التغيير الديمقراطي الثوري من خلال كشف التناقض الطبقي بين مصالح الجماهير من جهة ومصالح الطبقة المسيطرة واستغلالها للجماهير من جهة أخرى، مما يسهم في العمل على إنضاج وعي الجماهير لمصالحها في التغيير الثوري للنظام الرأسمالي

- الانخراط في الصراع الأيديولوجي ضد الفاشية

الجديدة وحملات العداء للشيوعية، وكشف محاولات الطغمة المالية العالمية تشويه الوعي البشري.

٢- على المستوى العربي:

يرى الحزب الشيوعي اللبناني أولوية تجذير ثورات الشعوب العربية وانتفاضاتها، بدءا بمصر وتونس، في مواجهة الأنظمة العربية التبعية والرجعية والقوى المضادة للثورة ومقاومة الاحتلال وإعادة إحياء حركة التحرر الوطني العربية بقيادة ثورية تحت شعار وحدة الشعوب العربية»، من خلال تطوير اللقاء اليساري العربي عبر وضع أسس برنامج سياسي اقتصادي - اجتماعي، للتغيير الديمقراطي تجتمع حوله قوى اليسار العربي في كل بلد على حدة وتكوين جبهات وتحالفات، ويشكل أيضاً إطاراً جامعاً لليسار في مختلف البلدان العربية، يلبي تطلعات جميع المتضررين من حكم الطغمة المالية، قائم على العناوين التالية:

- إسقاط حكم الطغمة المالية، القديمة والجديدة، والأنظمة الاستبدادية، وإقامة أنظمة وطنية ديمقراطية وإطلاق الحريات العامة، ووضع دساتير ديمقراطية تستند إلى فصل الدين عن الدولة وتحافظ على التنوع الثقافي والاثني.

- النضال من أجل إطلاق حركة مقاومة عربية شاملة تتوحد حول مركزية القضية الفلسطينية، ووضع حد نهائي للاحتلال الصهيوني، وتصفية الوجود العسكري الامبريالي في المنطقة العربية؛ حركة تواجه المواقف الرجعية العربية منذ اتفاقية كمب ديفيد، وتعتمد المقاومة بكل أشكالها، المسلحة والسياسية والثقافية، حتى تحرير الأسرى والمعتقلين وكذلك تحرير كامل التراب الفلسطيني والعربي وإستعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة؛ حركة تشمل كل الجبهات العربية من شأنها أن تؤسس لمشروع فلسطيني عربيّ وطنيّ ديمقراطيّ في مواجهة المراهنة على ما يسمى مفاوضات السلام مع الكيان الصهيوني التي تقودها الولايات المتحدة.
- وضع برامج للتنمية الاجتماعية الشاملة من مرتكزاتها تأمين التكامل الاقتصادي – الاجتماعي بين البلدان العربية، وتعزيز القطاع العام وتطوير الخدمات الأساسيّة التي يقدمها، وتقوية القطاع الصناعي وتوسيعه وتطويره، وإجراء إصلاح زراعيّ شامل وحقيقيّ.
- تأمين الحقوق الأساسية للعمال وللفئات الشعبية

والكادحين (حق العمل، السلم المتحرك للأجور، الضمانات الاجتماعية والصحية والسكن، التعليم).

- التأكيد على دور الشباب في عملية الإنتاج والتغيير الديمقراطي، وحقهم في المشاركة بصنع القرار، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتركيز على صياغة قوانين مدنية للأحوال الشخصية.

إن تحقيق المهام البرنامجية التي يطرحها الحزب الشيوعي اللبناني على الصعيدين الدَّولي والعربي تؤسس لتكامل عمل منظمات الحزب القاعدية والجماهيرية والقطاعية والنقابية في إنتاج خطط عمل تتوجه فيها إلى الأطر والاتحادات العالمية والعربية المنضوي إليها الحزب تضع فيها أسس النضال الديمقراطي العام بين الجماهير الشعبية تبعدها عن العفوية والشعارات الشعبوية غير المبنية على برنامج سياسي تغييري. ومن شأن هذه التوجهات البرنامجية بعناوينها المكملة لبعضها الآخر ضرب الأساس المادي للتنظيمات الإرهابية والفاشية في البنية الاجتماعية ومقاومة العدوانية الامبريالية ومشاريعها والاحتلال الصهيوني على أساس برنامج سياسي تغييري يوحد النضال على المستوى الدَّولي والعربي والإقليمي والمحلي، ويعيد للمنظمات الجماهيرية والنقابية موقعها النضالي بين الجماهير.

رابعاً – موقع الحزب الشيوعي في عملية التغيير الديمقراطي وأسس سياسة التحالفات التي يستند إليها

إن التناقضات التي تفرزها المرحلة الراهنة من تطوّر لبنان متعدّدة ومتداخلة، الأمر الذي يشكل أساساً موضوعياً لقيام تحالف طبقي اجتماعي ـ سياسي واسع في مواجهتها، يلعب فيه الحزب الشيوعي الدور المحوري، بفعل تمثيله للطبقة العاملة، القوة الأساسية ذات المصلحة في التغيير.

فالطبقة العاملة ومعها المزارعون والفلاحون والفئات الوسطى والدنيا من الأجـراء والموظفين والحرفيين، وغالبية الفئات الشابة، هم في موقع المتضرر من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها حكم الطغمة المالية. وهذا يعني أن هناك فئات اجتماعية واسعة تجد نفسها في موقع التناقض مع الطغمة المالية المسيطرة وسلوكها السياسي في مجال الديمقراطية والحريات العامة. من ضمن هذه الفئات الشخصيات الاجتماعية الخارقة للاصطفافات الطائفية، والنخب الثقافية المستنيرة، والفعاليات السياسية والاجتماعية الديمقراطية والعلمانية والتقدمية.

من هذه المنطلقات بالذات، يطرح الحزب مسألة النضال

الديمقراطيّ العام على أنّه نضال طبقيّ في الأساس، يتلاحم فيه الحزب مع أوسع جماهير الشعب اللبناني تحقيقاً لمصالحهم، الآنيّة والاستراتيجيّة، على كافة المستويات.

وينطلق الحزب الشيوعي اللبناني في تحديد تحالفاته من التفريق بين التحالفات السياسية (بين الأحزاب والقوى السياسية)، وبين التحالفات الطبقيّة. فمن الخطأ الافتراض أن التحالف والتنسيق بين حزبين أو أكثر يعني بالمقابل، وبصورة آلية، تحالفاً بين طبقات معينة.

إن عدم تبلور الكيان المستقل للطبقات الكادحة، كلّ على انفراد، بسبب التكوّن المشوّه للبنية الاجتماعية اللبنانية، الذي لم يكن بفعل ثورة اجتماعية، بل كان تكوّناً تبعيّاً بفعل الاستعمار والطبقة البرجوازية التابعة له، التي تعيد من خلال سيطرتها الطبقية على مختلف مستويات البنية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي من ناحية، وتشوه الوعي الطبقيّ بسبب النظام السياسيّ – الطائفيّ القائم في لبنان، من ناحية ثانية. يفسح المجال أمام عدم استقطاب الأحـزاب للجماهير المستغلّة، هذا الواقع يضع الحزب الشيوعي اللبناني أمام

مهمة طرح قضايا الجماهير المستغلة والنضال من أجلها، ببرنامج سياسي – اقتصادي – اجتماعي للتغيير الديمقراطي، تجد فيه الجماهير المستغلة، بقيادة الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة، طريق خلاصها من الاستغلال والتبعية لزعماء الطوائف والمذاهب، وبالتالي طريق كسر علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي، المُعاد إنتاجها من خلال النظام السياسي القائم، وقواه السياسية، التي وإن كان بعضها مقاوماً للاحتلال أو يدعو إلى الإصلاح، فإنها في موقعها الطبقي البرجوازي تفصل مقاومة الاحتلال والاصلاح عن النضال من أجل تغيير النظام القائم، وهي بحكم موقعها الطبقي هذا، تؤبد علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكلها المشوه في لبنان؛ إضافة إلى أن أيديولوجيتها الدينيّة المذهبية السياسية بالنسبة الى مسألتي المقاومة والاصلاح قد شوهت الوعي الوطني.

إن واقع التمزق الطائفي والمذهبي الذي نعيشه في لبنان قد حال دون بلورة صيغة ديمقراطية ثابتة للتحالف تقوم على أساس مشروع وطني ديمقراطي للتغيير، من دون إغفال مسؤولية القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية في هذا المجال. حيث إن أغلبية الأحزاب السياسية طائفية أو مذهبية تعمل على التجميع على أساس الولاء لزعيم الطائفة، أما تلك

التي خرجت عن الطائفية، فهي إما مأزومة بسبب علاقاتها الخارجية (أو بسبب تحالفاتها مع الأحزاب الطائفية)، وإما غير قادرة على ايجاد خطاب جاذب بديل للخطاب الطائفي المسيطر بحيث تستطيع الإسهام في تأطير الشباب الرافض للانقسامات المذهبية والطائفية ضمن ما تطمح له من حركة ديمقراطية علمانية، تشكل بديلاً للواقع القائم وتفتح الأفق رحباً نحو التغيير.

من هذا المنطلق تتحدّد ضرورة تفعيل نضال الحزب من خلال السير ضمن خطين متوازيين: الخط الأول، ويكمن في النضال من أجل إنجاز برنامج التغيير الديمقراطي البديل للنظام الطائفي؛ والثاني، ويكمن في وضع خطة عمل ملموسة تستند الى تأسيس حركة نقابية عمالية ديمقراطية مستقلة، وحركات شبابية ونسائية وتربوية وبيئية ذات طابع ديمقراطي علماني واضح...

واذا كان تفاقم أزمة النظام البرجوازيّ اللبنانيّ، في المجالات كافة، قد أدى موضوعياً إلى اتساع القاعدة الجماهيرية للقوى ذات المصلحة في التغيير، إلا أنه لا يعني ميكانيكياً أن هذه القوى، بما فيها الطبقة العاملة، قد أصبحت على درجة من الوعي والاستعداد للانخراط في العملية الثورية ودفعها حتى النهاية. وهنا تكمن مسؤولية الحزب الثوريّ في

كيفية رفع الوعي الطبقي للطبقة العاملة وحلفائها، ومواجهة سلاح الطائفية الذي تلجأ إليه البرجوازية للابقاء على سيطرتها الطبقيّة بأشكال وأساليب متعددة، من التحرك الديمقراطيّ وصولاً إلى تنظيم الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي نفسه.

على هذا الأساس، تتأكد أهمية سعي الحزب الشيوعي اللبنانيّ ل لاستعادة قدراته الذاتية وتجميع صفوفه بهدف العمل على استكمال السعي والتحرك باتجاه قيام حركة يساريّة لبنانيّة منفتحة ومتفاعلة، ليس فقط مع القوى الديمقراطية، بل مع كل القوى المقاومة للمشاريع الامبريالية – الصهيونية – الإرهابية والساعية إلى التغيير.

كما تتأكد، كذلك، في مساهمة الشيوعيين في إنتاج برنامج سياسي – اقتصادي – اجتماعي للتحرير وللتغيير الديمقراطي يسقط حكم الطغمة المالية، وتلتفّ حوله الطبقة العاملة وكل القوى التي تطمح إلى بناء القاعدة المادية التي تسهم في بناء الاشتراكية على أسس علمية، في ظل ظروف اقتصاديّة وسياسية عالميّة تميل فيها موازين القوى ضد الرأسمالية ولصالح قوى التقدم والاشتراكية.

المحتويات

مقدمة ٧
أولاً: البرنامج السياسي المرحلي
للحزب الشيوعي اللبناني ٩
ثانياً: التوجهات البرنامجية في المجالين
الاقتصادي والاجتماعي ١٦
ثالثاً: التوجهات البرنامجية في المجالين العربي والدولي... ٣٧
رابعاً: موقع الحزب الشيوعي في عملية التغيير الديمقراطي
وأسس سياسة التحالفات التي يستند إليها ٤٣